

Distr.: General
17 October 2017
Arabic
Original: Spanish

الجمعية العامة



الدورة الثانية والسبعون

طلب إدراج بند إضافي في جدول أعمال الدورة الثانية والسبعين

الأثر الناجم عن التغير التكنولوجي الهائل على التنمية المستدامة والسلام

رسالة مؤرخة ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ موجهة إلى الأمين العام من الممثل
الدائم للمكسيك لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أطلب، عملاً بالمادة ١٥ من النظام الداخلي للجمعية العامة، إدراج بند إضافي في
جدول أعمال الدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة بعنوان ”الأثر الناجم عن التغير التكنولوجي الهائل
على التنمية المستدامة والسلام“.

وحيث أن هذه المادة تقضي بأنه يجوز أن يدرج في جدول الأعمال ما يقترح إدراجه فيه من
بنود إضافية متسمة بطابع الأهمية والاستعجال، فإنني أرفق طيه مذكرة توضيحية (انظر المرفق) للنظر فيها
في الاجتماع المقبل للمكتب في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧.

(توقيع) خوان خوسيه غوميس كاماتشو

السفير

الممثل الدائم للمكسيك لدى الأمم المتحدة



المرفق

[الأصل: بالإنكليزية]

مذكرة توضيحية

تقدم هذه المذكرة بهدف توضيح الأثر الناجم عن التغير التكنولوجي الهائل على التنمية المستدامة والسلام ولماذا ينبغي تناول هذه المسألة في الجلسات العامة للجمعية العامة للجمعية العامة.

ومبررات ذلك هي على النحو التالي:

- ١ - الأثر التكنولوجي الهائل المتعدد القطاعات والمتعدد التخصصات؛
- ٢ - ضرورة دعم أصحاب المصلحة المتعددين والمشاركة المتعددة الوكالات في ميدان التكنولوجيات الهائلة؛
- ٣ - ضرورة مناقشة الفرص والتحديات الناجمة عن التغير التكنولوجي الهائل فيما يتعلق بالتنمية المستدامة والسلام، ومناقشتها في الجلسات العامة للجمعية العامة للأمم المتحدة بالنظر إلى عضويتها العالمية.

١ - الأثر التكنولوجي الهائل المتعدد القطاعات والمتعدد التخصصات

شهدت السنوات العشر الماضية تسارعا في النمو في العديد من مجالات البحوث، مما كان له ردود فعل إيجابية وسلبية على كل القطاعات والأبعاد والميادين؛ بدءا من أعلى مستويات الابتكار في المجالات الاستراتيجية وحتى أبسط جوانب الحياة اليومية في جميع بلدان العالم. ولكن على الرغم من أن التكنولوجيات الهائلة تتحرك بسرعة ثلاثية الأبعاد، فإن منظماتنا ومؤسساتنا ومجتمعاتنا لا تزال تتحرك خطيا ولم تتكيف وفقا لذلك.

ولقد كان أحد مقاصد ميثاق الأمم المتحدة هو تعزيز التقدم الاجتماعي ورفع مستوى الحياة في جو من الحرية أفسح. وتحقيقا لهذا الغرض، فإنه ينبغي استخدام التقدم العلمي والتكنولوجي لمنفعة البشرية جمعاء، ومن أجل تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة لجميع الدول وللأغراض السلمية.

ولقد نصت خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ بوضوح على أنه لا سبيل إلى تحقيق التنمية المستدامة دون سلام، ولا إلى إرساء السلام دون تنمية مستدامة. واعترفت الخطة أيضا بأن انتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والترابط العالمي يعدان بإمكانات كبيرة تتيح التعجيل بالتقدم البشري وسد الفجوة الرقمية وإيجاد مجتمعات تقوم على المعرفة.

وبخلاف فترات التحول العظمى الأخرى، فإن مرحلتنا الراهنة ذات أثر عالمي وفوري وعميق، فضلا عن أنه، بصورة متزايدة، لا رجعة فيه. ولقد تسارع الابتكار العلمي والتكنولوجي في مجالات متنوعة من قبيل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وإنترنت الأشياء، والتشغيل الآلي، والروبوتات، والذكاء الاصطناعي، والتكنولوجيا النانوية، وتكنولوجيا الأعصاب، والتكنولوجيا الأحيائية، وتكنولوجيا الطاقة. ويرتبط العديد من هذه التكنولوجيات فيما بينها وتعمل على تحسين وظائفها التي تزداد يوما بعد

يوم. وعلاوة على ذلك، فإن جميع هذه التكنولوجيات تعد بمثابة قوى للتغيير على كل من الصعيد العالمي والسياسي والاقتصادي والثقافي.

وعلى سبيل المثال، وفيما يتعلق بالتقدم الاجتماعي، أحدثت وسائل التواصل الاجتماعي ثورة في سبل الاتصال بين الناس وفي كيفية اتخاذهم لقراراتهم والتواصل اجتماعيا عبر العالم وفي مجالات السياسة والأعمال. وكانت هذه التكنولوجيات مصدر إلهام للحركات السياسية الجماهيرية وإن كانت قد بعثت أيضا برسائل تحض على الكراهية. وبفضل تكنولوجيات الهاتف النقال وخدمات الإنترنت ومنصات التكنولوجيا الذكية، ظهرت خلال السنوات الأخيرة مجتمعات افتراضية عالمية. وأتاحت رقمنة عصر المعلومات إمكانية استخدام البيانات الضخمة باعتبارها أهم أداة لوضع السياسات العامة. وأدى كل من التطور التكنولوجي الذي لا سبيل إلى وقفه والتوسع الحضري السريع - الذي من المتوقع أن يصل إلى ٨٠ في المائة من جميع سكان العالم بحلول عام ٢٠٤٠ - إلى وجود المدن الضخمة التي تحتاج إلى المزيد من الكفاءة في استخدام الطاقة المتجددة لكي تكون أكثر كفاءة في مجال الاستدامة.

وعلى الساحة الاقتصادية، فإن الذكاء الاصطناعي في سبيله إلى إحداث ثورة صناعية جديدة من خلال جملة أمور منها استخدام الروبوتات، وانترنت الأشياء، وفنون الطباعة الثلاثية الأبعاد، والحوسبة الكمية، والتكنولوجيا النانوية، والتشغيل الآلي للمركبات، والتنقل الحضري. كما أن الرقمنة وتزايد التشغيل الآلي للأنشطة الاقتصادية، بما يشمل مجالات من قبيل الاتصالات، والتعليم الإلكتروني، والتجارة الإلكترونية، والزراعة، والصحة، وبناء القدرات، كل هذه الأمور لها تأثيرها المزيج على توافر الوظائف والاستعاضة عن رأس المال البشري، وأتاحت أيضا إمكانية أن يقوم العمال بتوفير السلع والخدمات في السوق العالمية بتكلفة أقل من خلال الاقتصادات التعاونية والتشاركية.

ومن شأن التغيير التكنولوجي السريع أن يكون له أثره أيضا في تحقيق استدامة السلام. واليوم، فإن الأدوات التكنولوجية الجديدة سهلت بشكل أكبر عمليات جمع البيانات، ورسم خرائط الأزمات، والاستعانة بمصادر خارجية من الجمهور من أجل منع نشوب النزاعات، وعمليات السلام. بيد أن استخدام الاستخبارات الفوقية والتكنولوجيات غير المأهولة في النزاعات ضاعفا أيضا من الطابع المش للبيانات وتعريض المجتمعات للخطر. وهناك تهديدات أخرى تتأتى من استخدام البيولوجيا التركيبية والتكنولوجيا النانوية في عمليات التدمير الشاملة والتقليدية. ولقد كشفت التحديات التي تواجه أمن الفضاء الإلكتروني وتزايد استخدام الطائرات بدون طيار والأسلحة ذات التقنية العالية عن ضرورة الاستخدام الشفاف والأخلاقي للبيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي.

وبالنظر إلى أن التغيرات التكنولوجية تتسم بطابع عبر وطني، فإنه سيتعذر على بلد واحد بعينه أن يتصدى وحده بفعالية لهذه التغيرات المتعددة التخصصات. بيد أن الحكومات والأمم المتحدة ينظر إليهما على نطاق واسع بأنهما متخلفان عن مواكبة هذه التغيرات التكنولوجية. وهناك حاجة إلى "رؤية تكنولوجية" أشمل ومتعددة القطاعات في مجال تخطيط السياسات عند تقييم الأثر المحتمل للتطورات التكنولوجية على مجتمعاتنا واقتصاداتنا. ومن الضروري للجمعية العامة في نهاية المطاف أن توجه هذه الرؤية مستعينة في ذلك بمبدأي تحقيق الرخاء المشترك والحلول العالمية للتكنولوجيات الهائلة، اللذين يمكن أن يسهما معا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويمكن أيضا للمناقشة التي تجريها الجمعية العامة أن تسهم في بناء قاعدة متينة من البحوث بشأن الكيفية التي يمكن بها لتكنولوجيات التشغيل الآلي والرقمنة والترابط العالمي أن تؤتي أكلها بحلول عام ٢٠٣٠.

لقد دخلنا الحقبة الأشد إرباكا في تاريخنا، وهي حقبة يقتضي فيها التسارع الشديد للتغير التكنولوجي إجراء تقييم متعدد القطاعات، واتخاذ إجراءات فورية، والاضطلاع بالتخطيط الطويل الأجل داخل الأمم المتحدة.

٢ - ضرورة دعم أصحاب المصلحة المتعددين والمشاركة المتعددة الوكالات في ميدان التكنولوجيات الهائلة

هناك حاجة إلى نهج شامل للتعامل مع القوة الهائلة للأثر التكنولوجي الذي تتعرض له قطاعات متعددة من أجل إتاحة الفرص والتعجيل بالتقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة واستنباط أكثر السبل فعالية للتخفيف من أثر التحديات التي تعترض سبيل التقدم والسلام.

ولهذا الغرض، يطلب إلى الحكومات أن تشارك، جنباً إلى جنب مع الصناعات، والأوساط الأكاديمية، و المجتمع المدني، بما يكفل تطوير التكنولوجيات بصورة شفافة وأخلاقية وتتسم بالمسؤولية بما لا يترك أحداً يتخلف عن الركب، ويعزز قدرات القوى العاملة والمجتمعات على الصمود.

وفي عام ٢٠١٥، أطلقت خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ آلية تيسير التكنولوجيا بغرض دعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وتيسير قيام أصحاب المصلحة المتعددين بالتعاون وإقامة الشراكات من خلال تبادل المعلومات والتجارب وأفضل الممارسات والمشورة بشأن السياسات بين الدول الأعضاء والمجتمع المدني والقطاع الخاص والدوائر العلمية وأكثر من ٣٠ كياناً من كيانات منظومة الأمم المتحدة وغيرهم من أصحاب المصلحة.

وقد أنشئت هذه الآلية الجديدة بموجب خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية في عام ٢٠١٥، وهي تتألف من فرقة العمل المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار (IATT)، ومنتدى تعاوني متعدد أصحاب المصلحة معني بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض أهداف التنمية المستدامة، ومنصة إلكترونية على الإنترنت. ولكن منتدى هذه الآلية هو الذي بدأ وحده في دورته السابقتين تحديد أثر التغير التكنولوجي الهائل على التنمية المستدامة.

وفي حزيران/يونيه ٢٠١٦، لاحظ المنتدى الأول المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض أهداف التنمية المستدامة، في الموجز الذي أصدره، أن الثورة التكنولوجية لها أثرها على جميع التخصصات، والصناعات، وعلى الاقتصاد العالمي؛ فالتطورات السريعة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتكنولوجيا الطاقة والتكنولوجيا الحيوية، والتكنولوجيا النانوية، وتكنولوجيا الأعصاب، وغيرها من التكنولوجيات سوف تؤثر في جميع قطاعات الاقتصاد، بما في ذلك الصناعة التحويلية والتشييد والنقل؛ وأشار إلى أن الاستفادة من تلك التكنولوجيات من أجل النهوض بالإدماج الاجتماعي والاقتصادي، وكذلك من أجل تعزيز الاستدامة البيئية والسلام، سوف تستلزم تحقيق التحول في مجتمعاتنا. وخلص إلى أنه من الضروري النظر إلى أبعد من السنوات الخمس عشرة المقبلة، لأن التحولات ذات نطاقات زمنية أطول.

وفي عام ٢٠١٧، واصل المنتدى هذه المناقشة، واشتملت على جلسة حول موضوع "حدود ناشئة: تطورات العلم والتكنولوجيا والابتكار وما يترتب عليها من آثار بالنسبة لأهداف التنمية المستدامة"، جرى خلالها التوعية بتوعية مقرري السياسات بالآثار المحتملة للتعجيل بالتغير التكنولوجي،

وبأنه ينبغي وضع استراتيجيات تكنولوجية قابلة للتطبيق في كل بلد. وجرت التوصية أيضا بأن توجه سياسة الحكومة التغير التكنولوجي تجاه التنمية المستدامة، وأن تساعد على التخفيف من الآثار السلبية لهذا التغير، وأن تعزز فرص الاستفادة عموما من منافع التنمية التكنولوجية، مع التكيف في الوقت ذاته مع التكنولوجيات الموجودة، وتشجيع نشر المعارف ذات الصلة، من خلال تدريب الأجيال الجديدة من العلماء وغير ذلك من الخدمات في مجال بناء القدرات. وبالنظر إلى إمكانية أن يكون لهذه التطورات تأثير هام على رفاه الإنسان وتحقيق الاستدامة في جميع أنحاء العالم، اقترح أيضا وضع برنامج عمل طويل الأجل ومنهجي في شكل برنامج لأصحاب المصلحة المتعددين من أجل توضيح القضايا وتوفير التوجيه على مختلف المستويات.

وفي منظومة الأمم المتحدة، بدأت كيانات مختلفة في الآونة الأخيرة بصورة منفردة تقييم أثر التغير التكنولوجي، في إطار ولاية كل منها، من قبيل المنظمة العالمية للملكية الفكرية، التي شرعت في دراسات لمتابعة تقرير عام ٢٠١٠، المعنون "استشراف خطة التنمية للمنظمة العالمية للملكية الفكرية"؛ واللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، التي أصدرت في عام ٢٠١٦ تقريرا حول موضوع "استشراف آفاق التنمية الرقمية"، وهو التقرير الذي ستواصل العمل عليه في دورتها المعقودة في أيار/مايو ٢٠١٨؛ ومنظمة العمل الدولية، التي بدأت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ البحث بشأن "تسخير التكنولوجيا للعمل لصالح الجميع"، وفي آب/أغسطس ٢٠١٧، أطلقت اللجنة العالمية المعنية بأعمالها في المستقبل احتفالا بالذكرى المئوية لإنشائها في عام ٢٠١٩؛ والاتحاد الدولي للاتصالات الذي عقد في جنيف في حزيران/يونيه ٢٠١٧ مؤتمر قمة عالميا حول موضوع "الذكاء الاصطناعي للأغراض المفيدة". وتشمل كيانات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة؛ ومنتدى إدارة الإنترنت.

وعلى الصعيد الإقليمي، على سبيل المثال، شرعت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في إجراء بحوث بشأن التغير التكنولوجي في عام ٢٠١٦، واستضافت، مع حكومة المكسيك في نيسان/أبريل ٢٠١٧، دورة خاصة بشأن الذكاء الاصطناعي، في إطار "المنتدى الأول لبلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي من أجل تحقيق التنمية المستدامة". وخلال هذه الدورة، تم تبادل الآراء بشأن الفرص والتحديات المتصلة باستخدام التكنولوجيات الجديدة في بلدان المنطقة، مع مراعاة العملية العالمية والقطاعات التي يمكن أن تستخدم التكنولوجيات الجديدة والفوائد المحتملة والتكاليف. وكجزء من الاستنتاجات الحكومية الدولية التي توصلت إليها الدورة، جرى الاعتراف بالآثار المحتملة للتغير التكنولوجي الهائل والتشغيل الآلي، والتوصية بأن تقوم أمانة اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بمواصلة تحليل المسألة بغرض الشروع في مناقشة في الاجتماع التحضيري للمؤتمر الوزاري السادس بشأن مجتمع المعلومات في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، المقرر عقده في سانتياغو، في آب/أغسطس ٢٠١٧ وإنشاء فرقة عمل إقليمية لوضع توصيات للعمليات الجارية في الأمم المتحدة المتصلة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وشددت أيضا عمليات الأمم المتحدة الأخرى التي تتابع تحقيق أهداف التنمية المستدامة على الآثار المترتبة على هذا التغير التكنولوجي الهائل. وفي تموز/يوليه ٢٠١٧، اعترف المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة في بيانه الوزاري بالآثار التحولية والتخريبية للتكنولوجيات الجديدة، ولا سيما التقدم في مجال الأتمتة، على أسواق العمل وعلى فرص العمل المستقبلية، بغية إعداد كل

المجتمعات والاقتصادات للتعامل مع هذه الآثار. وفي آب/أغسطس ٢٠١٧، أشار الأمين العام في تقريره المعنون "الوفاء بوعد العولمة: النهوض بالتنمية المستدامة في عالم مترابط (A/72/301)" إلى أن أكثر من ١,١ بليون وظيفة تم تحويلها بالفعل إلى التشغيل الآلي، وقدر حجم الخسائر الناجمة عن استخدام الروبوتات والرقمنة بحلول عام ٢٠٣٠ بما يصل إلى ٢ بليون وظيفة.

وأخيراً، وفي ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، في الاجتماع المشترك للجنة الثانية للجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن موضوع "مستقبل كل شيء - التنمية المستدامة في عصر التغير التكنولوجي السريع"، سلط المشاركون الضوء على الطابع عبر الوطني للتغيرات التكنولوجية والحاجة إلى التفكير في أشكال جديدة من التعاون على الصعيد المتعدد الأطراف بشأن النهج المتعددة أصحاب المصلحة من الحكومات.

وخلاصة القول، ففي حين أن نُهَج أصحاب المصلحة المتعددين المقدمة من كل حكومة يمكن أن تجمع قطاعاتها الخاصة والأوساط العلمية والمجتمع المدني لوضع المبادئ التوجيهية والأطر المتكاملة، فإن الأمم المتحدة يمكنها أن تيسر المنصة المتعددة الوكالات بالنسبة لجميع الدول الأعضاء، ولا سيما البلدان التي تواجه أوضاعاً خاصة، بما يتيح لها محافل للتعاون العالمي وتبادل المعلومات وأفضل الممارسات في مجال التكنولوجيات الهائلة. وفي هذا الصدد، فإن آلية تيسير التكنولوجيا، التي أسندت إليها ولاية تشمل الجهات الفاعلة ذات الصلة بالتكنولوجيا، سواء داخل أو خارج منظومة الأمم المتحدة، يمكن أن تشكل محور هذا المنتدى وأن تطرح نتائجها للمناقشة بشأن هذا البند في الجلسات العامة للجمعية العامة.

٣ - ضرورة مناقشة الفرص والتحديات الناجمة عن التغير التكنولوجي الهائل فيما يتعلق بالتنمية المستدامة والسلام في الجلسات العامة للجمعية العامة للأمم المتحدة من خلال عضويتها العالمية

في خارج الأمم المتحدة، وعلى مدى العقود القليلة الماضية، حدد العلماء وسائر المنظمات من قبيل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبنك الدولي، الآثار الإيجابية والسلبية للتكنولوجيات الهائلة على التنمية المستدامة والسلام.

ويرى الكثيرون أن في هذه التكنولوجيات حلولاً للجوع والفقر والإقصاء الاجتماعي وندرة الموارد والمرض والتدهور البيئي، وأن من شأنها أن تحرر الشعوب من الوظائف المتكررة والمهينة والخطيرة وتوفر لهم وظائف جديدة، بما في ذلك العمل عن بعد أو الانتقال؛ والتي تعزز النمو الاقتصادي من خلال القفزات التكنولوجية النوعية إلى التكنولوجيات المتقدمة والميسورة التكلفة والأكثر تقدماً خلال العقود القليلة المقبلة في مختلف القطاعات، ولا سيما في مجال الزراعة، الذي يشهد قدراً كبيراً من الابتكار من خلال زيادة الإنتاجية والحلول الذكية مناخياً من أجل تحقيق الأمن الغذائي؛ وتعزيز المعرفة والتفاهم الثقافي والتعاون المتبادل والهوية العالمية وتمكين الناس العاديين، باعتبارهم أهم العوامل لتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي.

ويتخوف خبراء آخرون من البطالة الجماعية وانخفاض الطلب على المهام الروتينية واليدوية، وزيادة عدم المساواة والنزاعات، والانكماش الهيكلي، واختيار نظم الحوكمة، فضلاً عن فرض التطبيقات غير المنطقية والمتشددة التي من شأنها أن تؤدي إلى وقوع مآسي وكوارث اجتماعية وتثير مسائل أخلاقية بشأن أوجه التقدم، والتي من شأنها، ما لم تتم معالجتها، أن تنطوي على خطر تفويض المعايير المجتمعية القائمة.

وعلى أية حال، ثمة حاجة ملحة للمجتمع الدولي لكي يكون على علم بآخر التطورات بشأن التغيرات التكنولوجية، بحيث يتسنى تطبيقها من أجل تسريع الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة والحفاظ على السلام. كما أن من واجب جميع الحكومات أن تكفل استخدام التكنولوجيا كأداة لحل التحديات الرئيسية وكذلك من أجل استخدامها في الأغراض السلمية. كما تحتاج الحكومات والمنظمات المتعددة الأطراف إلى التفكير في أشكال جديدة من التعاون في ضوء التغير التكنولوجي السريع. إن التكنولوجيات الهائلة لها أهميتها بالنسبة للأمم المتحدة وجميع أعضائها بالنظر لما لها من تأثير متنام على القضايا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المتعلقة بالتنمية المستدامة والسلام. وينبغي لمنظومة الأمم المتحدة أن تستعرض الآثار المتنوعة الناشئة عن التقدم العلمي والتكنولوجي وأن تركز على تحديد الخيارات المتاحة من أجل تسخير إمكانات التكنولوجيات الناشئة. وبإمكاننا أن نخطط للمستقبل في مقر الأمم المتحدة من خلال رؤية شاملة والبدء في جمع وتحليل ونشر المعلومات من أجل إصدار التوصيات والتوجيهات المناسبة في مجال السياسات على الصعيد المتعدد الأطراف.

الخلاصة

في ضوء المبررات الواردة أعلاه، فإن تأثير التغير التكنولوجي الهائل على التنمية المستدامة والسلام ينبغي إدراجه في جدول أعمال الجلسات العامة للجمعية العامة في دورتها الثانية والسبعين، ومن ثم الشروع في مناقشته.